http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1628) السنة السابعة - الأربعاء (14) تشرين الاول 2009

خلال المؤتمر العلمي لوزارة الإسكان

بيان دزه ئي: نطالب بتخصيصات مالية أكبر لحل أزمة السكن المتفاقمة

بغداد / أحمد مطير

تعد أزمة السكن واحدة من المشاكل المستعصية في العراق والتي لم تشهد أي حلول جذرية لها طوال السنوات الماضية و تشير التقديرات الرسمية الى حاجة العراق الى نحو ثلاثة ملايين وحدة سكنية لا تستطيع وزارة الاعمار والإسكان ان تلبي الا ما نسبته ٣٪ منها .

وأكدت وزيرة الاعمار والإسكان بيان دزه ئي خلال مشاركتها في المؤتمر العلمي السنوي للوزارة والذي ينعقد في بغداد ليومين متتاليين وبمشاركة خبراء في مجال الهندسة المدنية والتخطيط العمراني والسيطرة النوعية استمرار وزارتها بالبحث عن البدائل لتقليل أزمة السكن الخانقة التي يعاني منها البلد.

وأوضحت دزه ئي ان تلك المشكلة اكبر من حجم الإمكانات والقدرات المالية والفنية لشركات وزارتها التي لم ترصد ضمن موازنتها للعام القادم أية تخصيصات لتنفيذ مشاريع سكنية.

وطالبت دزه ئي الحكومة باهتمام اكبر في قضية السكن مشيرة الى ان الأموال التي أنفقت خلال السنوات الثلاث الفائتة أسهمت بانجاز ٢٤ مجمعا سكنيا اعتبرتها نقطة في بحر مقارنة بحجم الاحتياج المقلق في العراق من الوحدات السكنية والتي تعول الوزارة حاليا على تفعيل توجهات الاستثمار لبناء المزيد منها.

من جانبه بين وكيل وزارة الاعمار والإسكان إستبرق الشوك ان النقص الهائل في عدد الوحدات السكنية يفرض التفكير بإنشاء شركات عقارية مساهمة متخصصة بمجال إنشاء المدن السكنية.

ودعا الشوك الى خصخصة معظم شركات المقاولة العامة التابعة لوزارة الإسكان، والتي وصفها بالخاسرة رغم انها من اكبر شركات البناء والتشييد والمقاولات الإنشائية في العراق لما تملكه من خبرات فنية وهندسية ومعدات تخصصية ومعامل ومعامل وورش إنتاجية ونفذت العديد من المشاريع الاستراتيجية الكبيرة مثل المجمعات السكنية والطرق والجسور والمباني العامة.

وأوضح الشوك ان واقع حال الشركات بعد أحداث عام ٢٠٠٣ وضعها في مشاكل عدة منها ترهل الكوادر وقلة فرص العمل ما يستدعي تطوير القدرات ودعم عمل الشركات وإمكاناتها لكي تكون شركات رابحة وقادرة على الإيفاء بالتزاماتها وهي تحتاج الى حوالي ٢٥ مليون دولار لغرض إعادة تأهيل وسائل الإنتاج فيها وفي إعادة دور القطاع العام الحكومي على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى القطاعات والتأكيد على إمكانية تولي القطاع الخاص او المختلط عن طريق الشركات العقارية المساهمة لأنشطة قطاع السكن وإيجاد عوامل جذب لرؤوس الأموال في المشاريع المشتركة من خلال تنظيم العلاقة التعاقدية بين القطاعين العام والخاص.

من جانبه قال الأستاذ المساعد في المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي د. جمال باقر مطلك: ان التمويل عنصر مهم وأساسي من عناصر الإسكان، ويعول عليه في مساعدة الأفراد والمؤسسات المعنية على بناء الوحدات السكنية وان عدم وجود نظام تمويل كفء للإسكان قادر على دعم الأسر ومساعدتها في الحصول على وحدة سكنية من العوامل المهمة في زيادة العجز السكني وتراكم الحاجة السكنية وان أهم المؤسسات التمويلية العقارية في العراق في الوقت الحاضر هي المصرف العقاري وصندوق الإسكان ودور هاتين المؤسستين في سوق الإقراض السكني.

الى ذلك دعا مدير عام شركة الفاو الهندسية العامة مختار إسماعيل علي الى ضرورة مغادرة المواصفات التقليدية في اختيار المواد الإنشائية الداخلة في بناء الدور والاتجاه نحو خيارات تسهم في خفض التكاليف والوقت، مؤكدا تلقيهم عروضا من شركات أميركية أبدت استعدادا لبناء وحدات سكنية بمساحة ١٠٠ متر مربع بسعر لا يتجاوز ٣٠ مليون دينار.

في غضون ذلك قال مدير عام الهيئة العامة للإسكان عيدان سلومي ان الوزارة أنجزت قرابة ١٤ الف وحدة سكنية خلال السنوات الأخيرة مضيفا ان حل أزمة السكن يكمن مع دخول الاستثمار وتلك القضية تحتاج الى مقومات من بينها تهيئة مستلزمات البناء من المواد الأولية التي يسجل البعض منها شحة في الأسواق المحلية فضلا عن رداءة النوعيات المستوردة وخصوصا مادة الاسمنت.

ازمة السكن المتفاقمة

من الواقع الاقتصادي

مشاريع الإسكان

عباس الغالبي

تشير التقديرات الى أن حاجة البلاد بحسب الخبراء تصل الى أكثر من ٣ ملايين وحدة سكنية، وقد تتصاعد الى أكثر من هذا الرقم خلال السنوات المقبلة أذا لم تتجه الحكومة الى اعتماد خطط عاجلة وأخرى متوسطة وبعيدة المدى لاحتواء هذه الأزمة المتفاقمة والتي تعد من أكثر الأزمات شيوعاً وبروزاً بسبب مرور الوقت من دون أية إجراءات وحلول ناجعة تقوض هذا الانفجار والتزايد السكاني الذي يقابله انحسار في الوحدات السكنية، ما جعل الأمور تتفاقم بمرور الوقت لعدم جدية المخططين والقائمين على التنفيذ بالرغم من وجود مشاريع أسكانية ضمن الموازنات الاستثمارية للأعوام الأربعة الماضية، ألا أنها خجولة غير ملبية لأدنى مستويات الطموح.

وكانت وزارة الإسكان والاعمار قد تبنت منذ العام الماضي خطة إستراتيجية متوسطة المدى تستمر لغاية عام ٢٠١٥ لحل مشكلة السكن ألا أنها شكت في الوقت عينه من ضعف التخصيصات الاستثمارية وتعارض عملية تنفيذ المشاريع الإسكانية مع التداعيات الأمنية التي شكلت عائقا كبيرا أمام تنفيذها، فضلا عن الارتفاع الذي شهدته أسواق المواد الإنشائية في العالم، وشحة الوقود خلال عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ الى منتصف ٢٠٠٨، وكذلك ارتفاع أجور النقل وعزوف الشركات الاستثمارية العالمية لدخول سوق العمل العراقية في القطاعات كافة ومنها قطاع الإسكان بسبب تردي الوضع الأمني حينها، وما يمكن أن نضيفه الى تلك الأسباب هو ضعف أمكانية الكوادر التنفيذية في هذا القطاع التي علقت ضعف الانجاز على شماعة الوضع الأمني، وكذلك عدم تنفيذ مشروع الإسكان الوطني الذي كان مجلس الوزراء قد أعلن عنه سابقا و بموجبه لجنة وزارية بغية الإشراف على مراحل تنفيذه وما يرافق ذلك من ضعف عملية الإقراض الإسكاني من قبل المنظومة المصرفية الحكومية والأهلية على حد سواء وغياب دور القطاع الخاص المحلي في أطلاق وتنفيذ مشاريع الإسكان وتردده في تبني مشاريع أسكانية، كل ذلك شكل ملمحا بارزاً فأقم من أزمة السكن التي شكلت المشكلة الأبرز التي يعاني منها المواطن.

ورغم المحاولات التي تعد بسيطة في حسابات الخبراء تلك التي تتعلق بمبادرة وزارة المالي لإطلاق قروض أسكانية عبر مصرفي الرافدين والرشيد ولفئات الموظفين كافة، ألا أنها لا يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة في حل أزمة السكن ولكنها كما قلنا محاولة بسيطة فيها من المؤشرات ما تجعل الكثير من موظفي الدولة لا يتجهون الى التعامل معها لانها غير ميسرة وبفوائد تكاد تكون مرتفعة نوعا ما، ولذا فأن الأجدى ان تتجه الدولة الى إيجاد مؤسسات تمويل إسكانية كبيرة أو ان تتبنى مشاريع إسكانية عن طريق استثمار القطاع الخاص وعرضها للمواطنين بشكل ميسر وبفئات متعددة حسب الإمكانات ودعم الموازنة الاستثمارية المخصصة لوزارة الإسكان ورفع رأسمال صندوق الإسكان سعيا للحد من هذه الأزمة الأزلية.

abbas.abbas80@yahoo.com

هيئة استثمار كربلاء: تلقينا ٢٨ طلبا للاستثمار بكلفة تتجاوز مليار دولار

المدى / وكالات

قال رئيس هيئة الاستثمار في محافظة كربلاء جمال الحاج ياسين، ان الهيئة تدرس ٢٨ طلباً مقدماً من قبل شركات استثمارية مختلفة لإنجاز مشاريع في المحافظة.

وأضاف ياسين بحسب (وكالة أنباء الإعلام العراقي/واع): ان "الهيئة تدرس ٢٨ طلبا مقدما من شركات محلية وأجنبية بين سكنية وصناعية وسياحية وزراعية وغذائية، مشيراً الى ان تسع شركات قدمت طلبات لبناء مجمعات سكنية في مناطق مختلفة أحداها من شركة صينية، في حين قدمت سبع شركات طلبات لإنشاء مصانع إنشائية وإنتاجية ولدائن وإسفلت،كما قدمت ست شركات طلبات بناء فنادق وشقق فندقية وسياحية، وثلاثة طلبات لتنفيذ مشاريع لزراعة نبات الصبار والحقول الزراعية والثروة الحيوانية، مشيرا الى ان هنالك طلبين لإنشاء مصانع مواد غذائية وألبان والثاني للمشروبات الغازية والمياه الصحية،في حين قدم مستثمر عراقي طلبا لإنشاء مصنع لتدوير النفايات ومعالجتها،مبينا ان الكلفة المالية للطلبات المقدمة من قبل الشركات الاستثمارية بلغت نحو مليار دولار أمريكي".

وأشار الحاج ياسين الى ان "الهيئة تعمل حاليا على دراسة المشاريع المقدمة من قبل الشركات لغرض منحها الإجازات،وتحديد الأراضي التي ستنجز عليها وفق المعايير التي حددها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦".

السوق المحلية الأكثر استهلاكا للمنتجات الأردنية

المدى / وكالات

قال رئيس هيئة مستثمري المناطق الحرة الأردنية نبيل رمان في حديث صحفي مع جريدة الرأي الكويتية ان المستثمرين العراقيين يلعبون دوراً كبير في تنشيط الاقتصاد المحلي الأردني، مشيرا الى ان السوق العراقية هي من اكبر الأسواق المستهلكة للمنتجات الأردنية بحسب رأيه. وبحسب بيانات التجارة الخارجية التي أصدرتها دائرة الإحصاءات العامة جاء العراق في مقدمة الدول التي صدر لها الأردن خلال عام ٢٠٠٨ بقيمة ٥٧٣ مليون دينار حوالي ٨٠٨ ملايين دولار.

الموارد المائية تنجز اعمال المسوحات الطوبوغرافية لمشاريع أروائية في اربيل وميسان

بغداد / المدى

حققت الملاكات الفنية والهندسية في الهيأة العامة للمساحة أحد تشكيلات وزارة الموارد المائية نسب انجاز عالية في اعمال المسح الطوبوغرافي لمشروع سروجاوة الاروائي ومشروع ري العمارة. وذكر بيان للوزارة تسلمت (المدى) نسخة منه ان الهيئة أنجزت اعمال المسح للقنوات الاروائية لمشروع سروجاوة الاروائي وبطول ٩ كم والذي يهدف الى تسقيط القنوات الاروائية على خرائط الكادسترو لتثبيت حدود الملكية للمشروع في محافظة اربيل.

وأشار البيان الى ان العمل تضمن ايضا في محافظة ميسان تنفيذ اعمال المسح الطوبوغرافي لمشروع ري العمارة والواقع بين الحدود الادارية لمدينة العمارة شمالاً وصولاً الى هور الحويزة جنوباً ومبزل كصيبة غرباً ونهر الكحلاء شرقاً بهدف إعداد خرائط طوبوغرافية تفصيلية لاغراض تصميم شبكات ري وبزل لمشاريع اروائية مختلفة في المنطقة وقد بلغت مساحة الأراضي المسوحة (١٢٧٧٠) الف دونم ومازال العمل مستمراً لإكمال الكمية المقررة.

توقع بزيادة معدلات إنتاج وتصدير النفط

المدى / وكالات

توقع وزير النفط حسين الشهرستاني تحقيق زيادة إضافية في الميزانية الاتحادية تصل الى ٥ مليارات دولار من خلال زيادة الإنتاج والصادرات النفطية.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة بحسب راديو سوا ان الوزير توقع الزيادة في الميزانية الاتحادية من خلال زيادة في الإنتاج والتصدير النفطي خلال الشهر الماضي.

وأضاف: ان هذه الزيادة حصلت في الحقول الجنوبية حيث وصل إنتاج تلك الحقول الى أكثر من ١٠٠ الف برميل يوميا، مشيرا الى ان الوزارة ومن خلال الخطط والجهد الوطني لملاكاتها ستضيف الى الإنتاج المحلي زيادة فعلية تصل الى ٤٠٠ الف برميل يوميا خلال المدة القليلة المقبلة.

وأكد المصدر ان الوزارة الان تجاوزت أعلى معدلاتها في إنتاج النفط حيث وصلت الى أكثر من مليوني برميل يومياً.

في غضون ذلك وقع العراق اتفاقا مبدئيا مع كل من المؤسسة القومية الصينية للبترول، (سي.إن.بي.سي) CNPC، وشركة النفط البريطانية BP لتطوير حقل رميلة في العراق، الذي يعتبر أكبر الحقول النفطية العراقية.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية في الصين (شينخوا) أن الشركتين –البريطانية والصينية– وقعتا بالأحرف الأولى مع وزارة النفط العراقية الخميس، في صفقة تتطلب استثمار أكثر من ١٥ مليار دولار أميركي.

وسيعرض الاتفاق المبدئي على مجلس الوزراء للموافقة عليه، ومن المتوقع إبرام الاتفاق النهائي قبل نهاية العام الحالي، حسب المصدر.

وتهدف الشركتان إلى رفع إنتاج العراق من النفط إلى ٢,٨٥ مليون برميل من مستواه الحالي الذي يزيد قليلا على مليوني برميل يومياً.

وتسعى BP البريطانية الى الحصول على حصة من المشروع نسبتها ٣٨ في المائة و٣٧ في المائة للمؤسسة القومية الصينية للبترول، وتبقى نسبة الربع –٢٥ في المائة– للعراق.

ونقلت صحيفة تشاينا ديلي أن الشركتين البريطانية والصينية تمكنتا من ضمان الفوز بالعقد بعد خفض أتعابهما إلى دولارين عن كل برميل ينتج.

ويساهم حقل الرميلة بنحو نصف إنتاج العراق من النفط، وتبلغ طاقته الإنتاجية ١,١ مليون برميل يوميا، ويحتوي على احتياطي نفطي قدره ١٧ مليار برميل.

وكانت الحكومة قد أبرمت في يوليو اتفاقاً مع كونسيرتيوم تقوده شركة BP البريطانية لتطوير حقل نفط الرميلة، بعد مناقصة كبيرة فشلت فيها شركات أجنبية أخرى.

وتعد المناقصة التي أعلنها العراق الكبرى للشركات الأجنبية منذ بدء الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣، التي أثارت جدلا في طريقة عرض عقود النفط، إذ إنها لا تعد الطريقة المعتادة لمنح تلك العقود. وقد رفضت شركة اكسون موبيل الأميركية شروط الحكومة العراقية المتعلقة بالرسوم على البرميل من إنتاج الحقل الذي يحوي مخزونا نفطيا عند ١٧ مليار برميل.

وقال مسؤول بقطاع النفط لـ(رويترز) إن وزارة النفط تدرس عروضا معدلة بخصوص حقل نفط غرب القرنة من اكسون موبيل ولوك اويل.

وقال عبد المهدي العميدي نائب المدير العام لإدارة العقود والتراخيص بوزارة النفط ان ايني قدمت عرضا جديدا لحقل الزبير، وهو حقل نفط آخر لم تفز به أي شركة في مزاد طرحته الوزارة في يونيو.

وبشكل منفصل نقل متحدث باسم الوزارة عن وزير النفط حسين الشهرستاني قوله ان استثمارات الشركات الأجنبية في الحقلين إلى جانب حقل الرميلة العملاق ستجلب إلى العراق ١٠٠ مليار دولار.

الى ذلك قال عاصم جهاد المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط ان الوزير توقع ان يصل انتاج الحقول الثلاثة مجتمعة إلى سبعة ملايين برميل يوميا في غضون ست سنوات.

على صعيد آخر، قالت مسؤولة أميركية كبيرة ان من المستبعد ان يعوق فشل العراق في إقرار قانون الطاقة المؤجل نشاط شركات النفط الكبرى في بلد تحفه المخاطر بالفعل، لكنه قد يعطل الاستثمار في الحقول الصغيرة.

وقالت باتريشيا هاسلاك التي تشرف على الجهود الأميركية للمساعدة في إنعاش الاقتصاد العراقي في مقابلة مع رويترز: ان قانون النفط والغاز العراقي مهم بالتأكيد، لكنه ليس حاسما بالنسبة لشركات الطاقة الكبرى، سيكون حاسما اذا أراد (العراق) تطوير حقول صغيرة، لان الشركات الصغيرة هي التي قد تأتي الى محافظة من المحافظات وتختار حقلاً يدور إنتاجه بين ٣٥ الفا و٤٠ الف برميل يومياً، تلك الشركات هي التي تحتاج الى حماية اكبر ومناخ عمل تقليدي بدرجة اكبر.

وتعد مؤسسة البترول الوطنية الصينية (سي. ان. بي. سي) التي تنقب عن النفط بالفعل في حقل الأحدب جنوب شرق العراق هي الشركة الأجنبية الوحيدة التي تدير حقلا في العراق خارج منطقة كردستان شبه المستقلة.

وتعمل شركتا رويال داتش شل وميتسوبيشي على إبرام صفقة غاز في جنوب العراق.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٧٦,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٣٨,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠
الفضة	٨٠٠٠	٧٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
تفاح احمر	١٠٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٠٠٠ دينار
تين ابيض	١٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	٢٠٠٠ دينار
تين اسود	١٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٣٠٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	٢٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	٧٥٠ ديناراً
عرموط عراقي	١٥٠٠ دينار	شجر عراقي	١٠٠٠ دينار
خوخ صوفي	٢٠٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ املس	٢٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
عنب كشمش	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	١٠٠٠ دينار
موز	١٠٠٠ دينار	رمان	٢٠٠٠ دينار
تمر	١٥٠٠ دينار	ليمون	١٥٠٠ دينار